منتدى الأمم المتحدة

المعني بقضية فلسطين

سبعون عاما بعد 1948 – الدروس المستفادة لتحقيق سلام مستدام

17 و 18 أيار/مايو 2018

مقر الأمم المتحدة، نيويورك

موجز الرئيس

في ١٧ و ١٨ أيار/مايو 2018، عُقد **منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين "سبعون عاما بعد 1948 – الدروس المستفادة لتحقيق سلام مستدام"** في نيويورك برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وقبل افتتاح أولى الجلسات العامة للمنتدى، أجرت اللجنة في 16 أيار/مايو مشاوراتٍ مغلقة مع ممثلين لمنظمات المجتمع المدني من فلسطين وإسرائيل ومن جميع أنحاء العالم.

وضم المنتدى خبراء وممثلين للسلك الدبلوماسي والمجتمع المدني من الفلسطينيين والإسرائيليين ونظراء لهم دوليين اجتمعوا لإبراز الحاجة إلى تناول القضايا المتعلقة بحرب عام 1948 وما تلاها من حركات نزوحٍ جماعي للفلسطينيين واقتلاع لهم من جذورهم على نحو يكفل معالجتها جوهرياً في سياق الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين والاعتراف بأهميتها الحيوية لإنجاح تلك الجهود. وعُقدت خلال المنتدى سلسلةٌ من الحلقات الحوارية أدارها ميسرون وترأسها أعضاء من مكتب اللجنة، وركزت تلك الحلقات على تقييم أحداث عام ١٩٤٨، المعروفة باللغة العربية باسم ''النكبة''، وما لها من أهمية مستمرة إلى اليوم، وعلى استمرار تشريد الفلسطينيين، وقضايا المساءلة والعدالة الانتقالية، وسبل الخروج من المأزق السياسي القائم بين فلسطين وإسرائيل. وأتاح المنتدى للخبراء ومنظمات المجتمع المدني منبراً ذا أهمية للأنشطة الدعوية يسمح لهم بالتأثير على وضع السياسات والتحرك الدبلوماسي بشأن قضية فلسطين في مقر الأمم المتحدة.

وعُرضت في بداية كل حلقة حوارية مقاطع قصيرة من الفيلم الوثائقي "Voices Across the Divide".

وفي الجلسة الافتتاحية، وجّه **الأمين العام، أنطونيو غوتيريش،** إلى المنتدى كلمةً ألقتها **نائبة الأمين العام، أمينة ج. محمد،** وجاء فيها أن عام ٢٠١٨ يوافق حلول الذكرى السنوية السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينبغي الاسترشاد بها في مساعي التوصل إلى حل دائم لقضية فلسطين. وأكد الأمين العام في كلمته ضرورة التوصل إلى هذا الحل، مشيراً إلى أعمال العنف الأخيرة في قطاع غزة باعتبارها تذكرة بفشل جهود المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين

الرجاء إعادة استعمال الورق

الفلسطينيين. وأبرز في بيانه ما يلي: ''وإنما أصبحت حياة أجيال من الفلسطينيين والإسرائيليين محصورةً ومرهونةً بنزاع يشكِّل المشهد المادي والإنساني لحياتهم في ظل أجواء ثقيلة يسودها الخوف وغياب الثقة بين الجانبين واليأس''. وأضاف أن إنشاء المستوطنات والتوسّع فيها بشكل غير قانوني يساهمان في مزيد من التشريد ويشكلان عقبة كأداء تحول دون تنفيذ حلِّ الدولتين. ومضى يقول في بيانه إن مستويات العنف والتحريض غير المقبولة تزيد من أجواء انعدام الثقة ومن الأعمال العدوانية، كما أن غياب وحدة الصف على الجانب الفلسطيني تشكل هي أيضا عقبة تعترض التوصل إلى حلّ عن طريق التفاوض. وأكد الأمين العام أن ''الأمم المتحدة ستواصل دعم الإسرائيليين والفلسطينيين على شق طريقهم نحو السلام من خلال مساعدتهم على اتخاذ خطوات تاريخية تفضي إلى قيام دولتين تعيشان في سلام جنباً إلى جنب، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وتكون القدس عاصمتهما''.

وأشار **رئيس اللجنة، السفير فوديه سيك (السنغال)**، إلى الاجتماع الذي عقدته اللجنة في عام 2017 في ذكرى مرور ٥٠ عاما على احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، فلاحظ أن قضية فلسطين لم تبدأ في عام ١٩٦٧. وقال إن ''النكبة تثير، في الذاكرة الجماعية للفلسطينيين والعالم العربي الأوسع، ذكريات كارثة وطنية تستحضر إلى الأذهان الموت وانتزاع الجذور وتدمير القرى ونزوح مئات الآلاف''. وتلت تلك الكارثة عقود قُضيت في المنفى وجلبت المزيد من الحرب والتشريد والمعاناة. واستطرد الرئيس قائلا إنه لا مفر من الخلوص إلى أن النكبة تشكّل لب قضية فلسطين. وأضاف أن مطلب السلام في الشرق الأوسط سيظل بعيد المنال، ما لم يُعترف بذلك على النحو المناسب ويتم التعامل مع المسألة على هذا الأساس. وأي نهج شامل يراد به التوصل لسلام مستدام ينبغي، كما أقر مجلس الأمن، أن يتصدى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وأن يعترف بتشابك الصلات بين التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. وتعهد الرئيسُ بمواصلة نصرة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الدفاع عن حقه في العودة إلى الديار، ولفتَ الانتباه إلى الدور الحاسم الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأضاف أن التجربة البشرية في جميع أنحاء العالم تشير إلى أن فتح ملفات الماضي الأليم وطرح الأسئلة الصعبة على جميع الأطراف شرطان مسبقان لإحلال السلام وتشكيل مستقبل شامل للجميع. ومن هذا المنطلق، دعا الرئيس المشاركين في المنتدى إلى المساعدة في حشد الجهود الدبلوماسية من أجل إجراء مفاوضات ذات مصداقية من شأنها أن تفضي إلى سلام عادل.

وتحدثت حنان عشراوي، ممثلة دولة فلسطين وعضوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فأثنت على اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قائلةً إنها لا تزال تقدم إلى الشعب الفلسطيني هبةً نفيسة هي الأمل. ومضت تقول: ''إننا نعاني نظاماً من الظلم المستمر''، مؤكدةً أنه من غير المعقول أن تطول مظالم الطرد والقمع لمدة ٧٠ عاما. وأضافت أن الفلسطينيين لا يتمتعون في الوقت الحاضر بأي أمن، ولكن محاولاتهم الدفاع عن أنفسهم تثير في الحال شواغل بشأن أمن إسرائيل، مشيرةً إلى أن جنودا إسرائيليين عمدوا منذ أيام لم تتعد الأسبوع إلى قتل العشرات من المتظاهرين المدنيين، منهم النساء والأطفال، بزعم أنهم اضطروا إلى ذلك ''دفاعاً عن أنفسهم''. وأشارت إلى أن السماح باستمرار هذا الانحراف البغيض الذي يترك الجرم دون جزاء ويتيح المجال لازدراء القانون الدولي من شأنه أن يقوّض النظام الدولي الذي بنته الأمم المتحدة. واسترسلت قائلة إن حكومة الولايات المتحدة الحالية هي التي تجعل التفاوض حسب الصيغة القديمة أمرا مستحيلا، وذكرت أن الفلسطينيين ظلوا على مائدة التفاوض لعقود في حين أن الشعوب التي ترزح تحت نير الاحتلال لا يُنتظر منها، حسب

اتفاقية جنيف الرابعة، أن تتفاوض مع المحتل خشـــية أن يكون ذلك عن طريق الإكراه. لكن عملية التفاوض من أجل الســلام التي يكافأ فيها المحتلُ باســتمرار ''لمجرد الكلام'' – والتي لا تجلب لفلســطين إلا التهديد والابتزاز أو الاتهام بأنها تشــكل تهديدا إرهابيا – لا يمكن أن تتوا□ــل. إن الفلســطينيين لن يطلبوا من إسرائيل حريتهم، فهي حق لهم. وتحدثت عن قضية فلسطين ضمن سياق أوسع، فنبهت إلى أن تصاعد النزعات الشعبوية والانعزالية والقومية وازدياد غطرسة القوة يقتضيان اليقظة المستمرة للتصدي للطائفية ومزاعم التفرُّد.

وخلال الحلقة الحوارية الأولى التي عُقدت بعنوان ''*ما الذي حدث في عام ١٩٤٨ – لماذا هو مهم؟*''، تحدث المتكلمون بإيجاز عن الأحداث التي أدت إلى اعتماد قرار الجمعية العامة 181 (1947) الذي أذن بتقسيم فلسطين الخاضعة للانتداب، وعن أثر قيام دولةٍ واحدة فقط من أ□ل اثنتين توخى القرار إنشاءهما. وناقش المحاورون مزايا □يغة الدولتين، وأبرز البعض دورها الحاسم في دفع قضية فلسطين إلى □ــدارة القضــايا المطروحة على الســاحة العالمية. وأيّد آخرون اســتراتيجية تتجاوز مســائل الحدود الإقليمية، وتؤكد عوضــاً عن ذلك أهمية المصــالحة والمســاواة في الحقوق. وفي هذا الســياق، قيل إن النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي ليس نزاعا إثنيا – قوميا من نوع ''نحن في مواجهة الآخر''، بل هو أشبه بصراع بين منا□ــري الســلام والعدالة ومعارضــيهما. وعلَّق ممثلو الدول وجماعات المجتمع المدني على الصــلة بين ماضي فلسطين وواقعها الراهن. وأشار المشاركون إلى أوجه تشابه بين حالة إسرائيل/فلسطين وحالتي ناميبيا وجنوب أفريقيا عندما كان البلدان المذكوران يخضــعان للاحتلال ولنظام للفصــل العنصــري. واتُّفق على أن التو□ــل إلى ســلام عادل ومســتدام بين إســرائيل وفلســطين يســتلزم اعترافا تاما بالنكبة ومحاســبة إسرائيل على الجرائم المرتكبة في عام ١٩٤٨ وما بعده.

وعُقدت الحلقة الحوارية الثانية بعنوان ''*الشــتات كواقع لا خلاص منه: النكبة المســتمرة*''، وتدارس المشاركون فيها التشريد الداخلي والخارجي للفلسطينيين وحرمانهم من إمكانية العودة إلى ديارهم وقراهم كمواطنين. وأثار تعبير ''احتلال دائم'' النقاش بين المشاركين، فأكد بعضهم أنه ليس هناك مفهوم من هذا القبيل في إطار القانون الدولي وأن الحالة الراهنة هي حالة ''استعمار'' خالص. وأعربوا أيضا عن تأييدهم لعرض المسألة على محكمة العدل الدولية للنظر فيها. ولاحظ آخرون أن ممارسات إسرائيل، التي ترقى حسب مزاعمهم إلى مرتبة العنصرية، أ□بحت مكرسةً في القانون الوطني، وأن هذا الأمر يزيد من □عوبة الطعن فيها أمام المحاكم الإسرائيلية من قبل محاميي حقوق الإنسان والناشطين المعنيين بها. وطرح المشاركون مسألة تحسين الحماية الدولية للفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون، وأهابوا بالدول الأعضاء أن تتخذ موقفا حازما في هذا الصدد وأن تذكّر إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأشاروا إلى الحالة المتردية في غزة على وجه الخصــوص، حيث لا تزال إســرائيل الســلطة القائمة بالاحتلال، قائلين إنها تستدعي تدخلا فوريا. ونوه المشاركون أيضا بأن قضية فلسطين تحظى بدعم متزايد من جانب حركات اجتماعية متعددة الاهتمامات في الولايات المتحدة.

وتوا□لت فعاليات المنتدى في ١٨ أيار/مايو، إذ عُقدت الحلقة الحوارية الثالثة بعنوان ''*اللاجئون وحل قضية فلسطين*'' وتناولت المسائل المتصلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك التداعيات القانونية والنفســية – الاجتماعية لنزوح الفلســطينيين من ديارهم في عام ١٩٤٨ وما بعده فضــلا عن شتات أجيال متعاقبة من أبنائهم وأحفادهم. وسلط المشاركون الضوء على عالمية حقوق اللاجئين، معربين عن معارضتهم لتصور تكثر الإشارة إليه مفاده أن اللاجئين الفلسطينيين يتمتعون ''بمركز خاص وحقوق

خاصة" مما يمنحهم امتيازات لا يحصل عليها غيرهم من اللاجئين. وتحدث محاورون ومشاركون في الحلقة الحوارية من ذوي الخبرة في مجال العدالة الانتقالية، فشددوا على ما يمكن تحقيقه من مكاسب عميقة الأثر إذا ما أُنشئ نظام للتوصل إلى الحقيقة ومنح التعويضات والمصالحة من أجل إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني والتمهيد له حتى قبل التوصل إلى اتفاق. وطُرحت اقتراحات تدعو إلى تسهيل اتصال المدافعين عن حقوق الشعب الفلسطيني بمختلف مكاتب الأمم المتحدة المعنية مثل مكتب المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار. وارتئي أن اللاجئين الفلسطينيين ينبغي أن يعاملوا، في مساعيهم لطلب التعويضات، كرعايا بلد – هو فلسطين – انتزعت منهم أملاكهم لا أن يعاملوا كلاجئين عديمي الجنسية، وأن الأمم المتحدة يجب أن تساءل أيضا عن فشلها في تنفيذ قرار الجمعية العامة 181 وغيره من القرارات اللاحقة التي اتخذت بشأن قضية فلسطين. وكرر الحاضرون القول إن استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية يمكن أن يعطي القضية الفلسطينية دفعةً إلى الأمام.

وفي الحلقة الحوارية الرابعة التي عُقدت بعنوان "*سبل المضي قدماً من أجل تحقيق سلام مستدام*" ، شدد المتكلمون على أهمية إنهاء الاحتلال كمطلب أساسي يتيح لشعب فلسطين نيل حريته واستقلاله وشرطٍ مسبق لازم لتنفيذ حل الدولتين. وارتئي أيضا أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقيم شراكات مع المجتمع المدني والشباب، وأن تواصل في الوقت نفسه ممارسة الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية على حكومة إسرائيل. واقتُرح كمثال على هذا النوع الأخير من التدابير فرضُ حظر على شراء الأسلحة أو السلع والخدمات الأمنية من إسرائيل. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن يكون الاستثمار في دولة فلسطين وسيلةً لتمكين الشباب وإثراء الاقتصاد. ورداً على أسئلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والحصول على مركز الدولة، ارتأى المتكلمون أن من المهم الكفاح من أجل المساواة إلى جانب النضال من أجل حق تقرير المصير. وأدى نقاشٌ بشأن وضع اتفاق أوسلو إلى حوار أوسع نطاقا بشأن نماذج مختلفة لتسوية قضية فلسطين – بدءا من حل الدولتين إلى خيار إقامة كيان اتحادي على غرار ما نص عليه قرار الجمعية العامة الأصلي رقم ١٨١ وصولا إلى حلّ الدولة الواحدة التي يُمنح جميع سكانها حقوقا متساوية. وسلط المتكلمون الضوء أيضاً على حساسية الإسرائيليين اليهود تجاه ما يمكن أن يعنيه على أرض الواقع "حق العودة للاجئين الفلسطينيين بالنسبة لمجتمع أنشأ دولة إسرائيل ودافع عنها كملاذ للشعب اليهودي. وأشير في هذا السياق إلى احتمال أن يكون واقع التطورات السياسية الراهنة قد جعل من تفكيك المستوطنات أمرا مستحيلا. لكن متكلمين ومشاركين آخرين دفعوا بأن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وإعمال حقوق الإنسان الأساسية الواجبة للشعب الفلسطيني أمران ذوا أهمية قصوى، وبأن الأعمال غير القانونية وغير المشروعة لا يمكن تبريرها أو التبرّؤ منها بدعوى انقضاء زمن طويل عليها.

* * *

** * * ملحوظة: يراد بهذا الموجز تقديم لمحة عامة عن المداولات التي شهدها المؤتمر. وستصدر شعبة حقوق الفلسطينيين في الوقت المناسب تقريرا مفصلا يشمل القضايا المحددة التي تناولتها المناقشات التحاورية.*